



حينما

ترتفع مصلحة الوطن يجب أن

تسقط كل المصالح الحزبية كانت أو طائفية أو

مذهبية.

وبعيداً عن كل الحسابات يجب على الجميع إدراك المرحلة

التي يمر بها الوطن والوقوف في لحظة تأمل لما حدث ويحدث.

حينها سنجد أنفسنا وقد انضمنا إلى حزب الوطن ومدرسة الوطن ومعهد

الوطن، ورفقنا أيدينا رافضين كل أنواع التطرف وما يؤدي إليه من أفعال وأقوال.

وسنكون صفا واحداً في سبيل نجاح الإجراءات الحكومية المتعلقة بالمدارس والمراكز

والمعاهد الدينية التي لا تخضع لقانون التعليم العام في البلاد ولا للإشراف الحكومي.

هذه الخطوة التي تأخرت كثيراً جاءت لتعيد الأمور إلى نصابها الصحيح بعيداً عن الأهواء

الحزبية والمنافع السياسية التي كانت تتخذ من النشء والشباب مطية لتحقيقها.

توحيد التعليم ظل لسنوات طويلة هاجس الكثير من المفكرين والعلماء والسياسيين في اليمن

بمختلف انتماءاتهم الحزبية والفكرية كونهم أكثر الناس إدراكاً لخطر هذا الشتات الديني وما

سجله للبلاد من ويلات ربما لامستنا في أوقات قريبة.

ما تمر بها المنطقة ومن ضمنها بلادنا يحتاج إلى وقفة طويلة وشعور بالمسؤولية، والعمل بصدق

مع هذا الوطن حتى تتمكن من تجاوز العقبات والخروج من هذه الدوامة التي اجتاحت العالم بأقل

الخصائر.

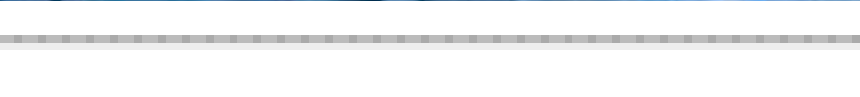
تحقيق / خالد الهروجي - معين النجري

أكثر من خمسة أعوام مرت قرانا خلالها تفاصيل مرة دفعنا فئتها غالباً من ابناءنا وأموالنا ومستقبلنا. وجعلتنا نقف وقتاً غير قصير في أماكننا نتفحص مواطن الخلل. وربما نعاتب تصرفات خاطئة أوصلتنا إلى هذه الحالة. حينها كان العالم ما يزال بعيداً عن النار التي أحرقت أطراف أقدامنا في أبين وصنعاء وربما بمناطق أخرى.

وبالرغم من أننا بدأنا مبكراً إلا أن المشوار لم ينته بعد، فمزال أمامنا مسافات ليست قصيرة لكننا قطعنا الكثير منها. ولسنا مستعدين شعبياً وحكومة للتراجع قيد أنملة حتى نغلق كل الأبواب التي هبت منها رياح التخريب والإرهاب والتطرف. وأهمها المدارس التي أنشأتها الأحزاب والجماعات، والفرق والمذاهب واعتبرتها مدارس دينية، مستغلة المساحة الواسعة من الحرية التي وفرتها التجربة الديمقراطية لكل أبناء الوطن أفراداً وجماعات وأحزاباً سياسية، وقد تكون الحكومة أخطأت في السنوات الماضية لكنها الآن عادت لتصحح هذا الخطأ بعد أن أثبتت الواقع سوء استغلال تلك الجهات لهذه الحرية، واستغلال المجتمع للقيام بتربية مجاميع من الطلاب الدارسين وتعبئتهم بالفكر الخاطئة والتوجهات التي لا تنسج إلا في الظلام لتأتي أكلها بتخريب أجيال لا تقرأ ولا تفهم ولا تستوعب غير ما لفتت به وما دونه كفر بواح.

لا نحتاجه

السؤال الذي كان مجرد طرحه جريمة يحاسب عليه صاحبه وقد يسفه أو يكفر أصبح اليوم عنواناً لكل الأطروحات وحلقات النقاش المتخصصة في التعليم بشكل عام. هل مازلتنا بحاجة إلى هذه المدارس؟ لتأتي الإجابة جلية وواضحة "لا"، والبعض ذهب بعيداً بإجابته إلى حدود وهل كنا محتاجين لها في أي وقت؟ إنها غلطة ويجب أن تصحح، ويرى الكثير من المراقبين والسياسيين أن استمرار أي نوع من التعليم الديني بعيداً عن قوانين التعليم العام بعد خطأ، فما حدث ويحدث منذ عام ٢٠٠٠ لم يكن ليصل إلى هذا الحد في حال تم تطبيق القوانين بصرامة وأولها قانون التعليم العام بعيداً عن أي حسابات سياسية أو حزبية باستثناء حسابات المصلحة الوطنية التي تعتبر فوق كل المصالح، ويعتقد الكثيرون أن ما حدث



الشتات

خطر فكري وعلمي



تأييد واسع لإجراءات الحد



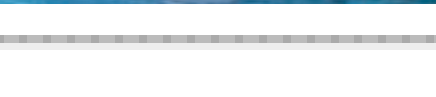
■ نبيل الصوفي

■ أكثر من أربعة آلاف مدرسة
ومركز ديني خارج إطار
الإشراف الحكومي

نبيل الصوفي:

إنها مدارس حزبية ولسنا بحاجة
لهذا النوع من التعليم.

وأوضح النجار أن عملية حصر ومراجعة المناهج التي تدرس في هذه المدارس كشفت وجود العديد من المخاطر التي تهدد أمن واستقرار المجتمع اليمني عبر مخرجات هذه المدارس التي تدرس مناهج ذات مشارب متعددة مشبعة بأفكار متطرفة في آرائها وفي نظرتها للأخر، مشيراً إلى أن هذه المناهج تفر من قبل جهات مذهبية ودينية دأبت على الاستغلال السيئ للتعليم الديني، وقال



عن هذه المدارس أنها تمثل قنبلة موقوتة في وجه البلاد.

ضرورة وطنية

أن الغيورين على مصلحة هذا البلد والساعين لأمته واستقراره وتطوره يرون إن إجراءات الحكومة للسيطرة على التعليم الديني وإغلاق المدارس التي لا تخضع للإشراف